مشروع المرونة: حوار السياسات الأردني

التوسع في الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة

تاريخ الانعقاد: 31 أغسطس 2025، **مكان الانعقاد:** عمّان، الأردن (فندق جنيفا)

وثيقة موجزة

ملخص تنفيذي

- تتطلب أزمة المياه في الأردن حلولًا اجتماعية وتقنية متكاملة؛ وتبشر **الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة (RNBWS)** بنتائج واعدة فيما يتعلق بمواجهة ندرة المياه، وتدهور الأراضي، وقابلية التأثر بتغير المناخ، وتحديات التنمية العادلة والمستدامة.
- يتطلب التوسع في الحلول المرنة: (1) برامج تمويل مبتكرة -بما فيها التمويل الإسلامي- مصممة خصيصًا للحلول المرنة والتكيف مع آثار تغير المناخ على المستوى المحلي؛ (2) تمكين الأمانات والجمعيات التعاونية -بوصفهما منفذين أساسيين- عبر الإطار اللامركزي في الأردن؛ (3) آليات فاعلة لمشاركة البيانات وتنسيقها عبر القطاعات من أجل تنفيذ السياسات.
- تضم الخطوات القادمة الحاسمة إدراج الحلول المرنة في تحديث مساهمات الأردن المحددة وطنيًا، وتوثيق مشاريع الحلول المرنة وآثارها، وتوجيه المؤسسات المالية على نحو يشجعها على إقامة مشاريع الحلول المرنة وتقييمها بشكل فعال.

السياق

ما زال الأردن يتصدى لندرة المياه المتفاقمة الناتجة عن تغير المناخ، والزيادة السكانية السريعة، والنمو الاقتصادي، واتساع نطاق تدهور الأراضي والنظم البيئية. وفي هذا السياق، تبشر **الحلول المرنة** بنتائج واعدة تساعد على مواجهة التحديات المتداخلة في الأردن من ندرة المياه، وتدهور الأراضي، وقابلية التأثر بتغير المناخ. وتضم هذه الحلول مجموعة من الأساليب المتكاملة تشمل الممارسات الزراعية الإيكولوجية، وإصلاح نظم المياه التقليدية وتأهيلها، وحماية مستجمعات المياه، وحصاد المياه، وإعادة التنوع الزراعي الحيوي المحلي، وإعادة الاستخدام الآمنة لمياه الصرف الصحي المعالَجة والمياه المالحة. يوفر **حوار السياسات الأردني** هذا منصة جاءت في الوقت المناسب لترجمة الرؤى المحلية إلى مسارات استراتيجية للسياسات والاستثمارات. ويهدف الحوار إلى تدعيم دمج الحلول المرنة في الأطر الوطنية ودون الوطنية - بما يتماشى مع رؤية تحديث الأردن 2033، والاستراتيجية الوطنية للمياه (2023–2040)، والخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، والمساهمات المحددة وطنيًا 3.0، والاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية، وأهداف التنمية المستدامة الأوسع. وهكذا، يهدف حوار السياسات إلى ما يلي:

- توفير البيئة المواتية للحلول المرنة في الأردن، استنادًا إلى أدلة من موقع وادي السير التجريبي وغيره من دراسات الحالة ذات الصلة.
- المشاركة في تحديد وتعريف المسارات العملية للتوسع في الحلول المرنة ودمجها في السياسات.

الكشف عن حلول السياسات الخاصة بالحلول المرنة في الأردن

القواعد الاجتماعية-المؤسسية والوعي

- تمثل ندرة المياه في الأردن تحديًا جماعيًا يتطلب حلولًا اجتماعية وتقنية.
- الحلول القائمة على الطبيعة (NbS) مغروسة في الثقافة المحلية، مما يجعلها تربط الناس ببيئتهم؛ ومن ثم، تستطيع حوافز السياسات أن تعزز هذه الرابطة كلما ضعفت.
- بينما لا تعكس السياسات الحالية المصطلحات المستخدمة في مجال الحلول القائمة على الطبيعة أو الحلول المرنة، فإن الممارسات والأهداف (مثل مشاريع حصاد المياه، وإعادة زراعة الغابات، وإدارة مخاطر الفيضانات، بما فيها التخطيط التشاركي والإجراءات الاستباقية) موجودة بالفعل.

- قد تشكل محدودية وعي المزارعين بالديناميكيات الكفؤة في مجالي المياه والسوق عائقًا أمام زراعة محاصيل أقل استهلاكًا للمياه، حتى عندما تدر عليهم أرباحًا أكثر.
- يمكن توجيه مزيد من الدعم لتشجيع ممارسات استخدام المياه "الجيدة" بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص من خلال إجراءات السياسات، مثل فرض تعريفات قائمة على الأداء.
- يعد ضمان المشاركة الهادفة للمرأة في الحوكمة التعاونية، والبرامج التدريبية، والوصول إلى الموارد (بما فيها التمويل) ضرورة ملحة، في ضوء دورها المركزي على مستويات متنوعة في إدارة المياه، والأنشطة الزراعية، وصلاتها بسلاسل القيمة.

التمويل وتعبئة الموارد

- هناك حاجة إلى برامج تمويل مبتكرة معدة خصيصًا للحلول القائمة على الطبيعة والتكيف مع آثار تغير المناخ على المستوى المحلي لجذب التمويل الأخضر من المصارف ومستثمري القطاع الخاص. وتشمل هذه البرامج التمويلَ الإسلامي، والتأمين الزراعي، والتمويل المختلَط، والمنح، والاستثمار المؤثِّر. ويعد تحديد الجدوى الاقتصادية لهذه النماذج وعائداتها أمرًا في غاية الأهمية.
- استخدام التمويل الإسلامي (المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية) في تمويل الحلول القائمة على الطبيعة أمر حاسم، لأن كثيرًا من المزارعين لا يزالون يعزفون عن القروض التقليدية المعتمدة على الفوائد.
- إنشاء منصة تشمل مؤشرات "المراقبة والتقييم والتعلم" (MEL) مخصَّصة للمشاريع الممولة من جهات مانحة وجهات وطنية ضرورة ملحة لاستخلاص الدروس المستفادة، ودعم تبادل المعارف، وتوجيه قرارات التمويل والاستثمار المستقبلية المتعلقة بالحلول القائمة على الطبيعة.
- إجراء تقييمات لآثار المشاريع أمر بالغ الأهمية لضمان عملية صنع قرار مبنية على الأدلة وخاضعة للمساءلة، ولتحديد فرص التوسع في الحلول القائمة على الطبيعة. ويتماشى هذا مع إقرار مجلس الوزراء الأردني في فبراير 2025 لنظام تقييم الأثر للتشريعات والسياسات (رقم 2025)، الذي يفرض إجراء تقييمات مسبقة ولاحقة لجميع القرارات الحكومية الاستثمارية والتمويلية المهمة.
- التمويل المستدام من خلال تقديم الخدمات: إن الاستعانة بالخدمات المرتبطة بالحلول القائمة على الطبيعة -مثل: صيانة نظم حصاد المياه، أو خدمات إعادة المراعي، أو التسميد وإدارة النفايات العضوية، أو خدمات المراقبة، أو الدعم الزراعي الذكي مناخياً- تستطيع أن تمد الجمعيات التعاونية بمصدر دخل متكرر. كما أن التعامل مع الجمعيات التعاونية بوصفها مزودة خدمة محلية يعزز الاستدامة المالية والملكية المجتمعية، ويوفر مداخل ناجعة لممولي القطاع الخاص المهتمين بنماذج الأعمال القائمة على الخدمات.

تعزيز الترتيبات المؤسسية وتقديم الخدمات على المستوى المحلي

- الجمعيات التعاونية هي نماذج للحوكمة التشاركية، حيث تقع المشاركة المجتمعية في صميم عملياتها. وتستطيع هذه الجمعيات أن تعمل بفعالية في المناطق التي تكون فيها التغطية الحكومية محدودة، مما يجعلها شريكًا قيّمًا للتوسع في الحلول المرنة على المستوى المحلي.
- يعد تمكين الأمانات عبر الإطار اللامركزي في الأردن أمرًا بالغ الأهمية لتفعيل الحلول القائمة على الطبيعة والتوسع فيها. فبينما تنص القوانين المنظِّمة للامركزية والأمانات والإدارة المحلية على الأدوار التخطيطية، وسلطة إعداد الميزانية، ومسارات المشاركة المجتمعية التي تدعم الحلول المحلية القائمة على الطبيعة، فإن الاستقلالية المالية المحدودة، وتداخل الصلاحيات مع الوزارات المركزية، وضعف القدرات التقنية قد يعرقل التنفيذ الناجع. ولا شك في أن تعزيز التنسيق وقدرات الأمانات -مع الحرص على إشراك الجمعيات التعاونية، والمجالس المحلية، والأمانات في التخطيط للحلول القائمة على الطبيعة- سيعزز الملكية المحلية، والمساءلة، والاستدامة طويلة المدى. وقد يشمل ذلك آليات المشاريع التجريبية التي تسمح للأمانات بالاحتفاظ بجزء من العائد الناتج عن الخدمات المرتبطة بالحلول المرنة لإعادة استثماره.

الكشف عن تحديات التمويل التي تواجه الحلول المرنة في الأردن

يوفر الاستقرار الاجتماعي–الاقتصادي والسياسي النسبي في الأردن بيئة يسهل توقع مجرياتها تقلل من المخاطر الاستثمارية، الأمر الذي يسهل تعبئة التمويل من القطاعين العام والخاص للحلول القائمة على الطبيعة، ويتيح التخطيط طويل المدى للمشاريع، والتنسيق مع الأمانات، والتنفيذ المستدام.

الأفكار وآليات التمويل المبتكرة

- ثمة حاجة لأن يدعم أصحاب المصلحة توليد الأفكار المبتكرة، والمبرر المناخي، وآليات التمويل المناخي التي تساعد على الربط بين الحكومات والجهات المانحة.
- يفتح التمويل المبتكر الباب أمام مزيد من أنواع التعاون الجديدة بين القطاعين الخاص والعام.
- يجب ربط تمويل الحلول القائمة على الطبيعة بحلول التمويل الأخضر التي توفر فرصًا للمزارعين من غير ملاك الأراضي كي يتقدموا بطلبات للحصول على قروض أو منح. سيساعد هذا على بناء ثقة المزارعين في الحلول القائمة على الطبيعة والتزامهم بها.

رسم خريطة المشهد المالي للكشف عن الصلات والفجوات

- يساعد فهم دور المؤسسات المالية المتنوعة الفاعلة في المشهد التمويلي الأردني على تحديد الفجوات المالية والمؤسسية بين المصارف، والجهات الحكومية، والمنظمات الخاصة.
- تستطيع الجمعيات التعاونية أن تحدد أولويات التمويل وتدير موارده بفعالية، مما يمكِّن المؤسسة التعاونية الأردنية ومؤسسة الإقراض الزراعي من التعاون مباشرة مع الجهات المانحة وتوجيه التمويل إلى أكثر الأماكن احتياجًا إليه مع تحقيق أقصى استفادة منه.

يمثل المخطط الآتي هذه الأدوار والروابط:

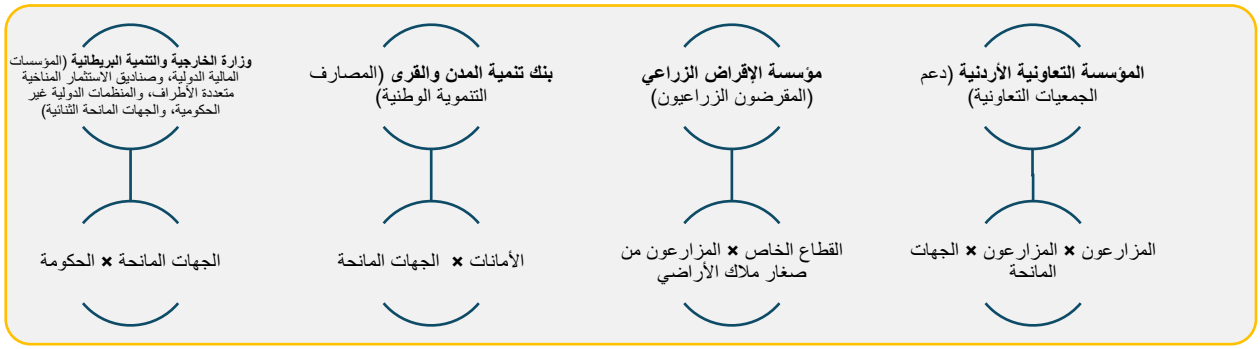

الشكل (1): دور مختلف أصحاب المصلحة من الممولين في بناء روابط/ صلات التمويل في الأردن (المؤسسات المالية الدولية (IFIs)؛ صناديق الاستثمار المناخية متعددة الأطراف (MCFs)؛ المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs)؛ وزارة الخارجية والتنمية البريطانية (FCDO)؛ بنك تنمية المدن والقرى (CVDB)؛ المؤسسة التعاونية الأردنية (JCC)؛ مؤسسة الإقراض الزراعي (ACC))

السياسات الاستراتيجية والأولويات المؤسسية للتوسع في الحلول المرنة داخل الأردن

مجال السياسة	التحديات/ الفجوات	الإجراءات الموصى بها
قواعد البيانات المشتركة/ البيانات المشتركة بين القطاعات	تقلل محدودية البيانات والمعلومات المتاحة عن الحلول القائمة على الطبيعة من قدرة صناع القرار على وضع سياسات محكمة، واستراتيجيات وخطط استثمارية متسقة لتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة على نطاق أوسع.	تعزيز مجموعات البيانات المشتركة عبر قطاعات المياه، والطاقة، والزراعة، والبيئة لدعم عملية صنع قرار قائمة على الأدلة والتوافق الاستراتيجي.
تعديل الاستراتيجيات والتنسيق المؤسسي	تحد فجوات التنسيق من توفر مجموعات بيانات زراعية شاملة (عن المحاصيل، واستخدامات الأراضي، وكميات الإنتاج)، ويؤثر هذا في التوافق بين احتياجات السوق المحلية والصادرات.	تعزيز آليات التنسيق المؤسسي لتحسين كفاءة التخطيط وإدارة الموارد.
وضع السياسات باستخدام أدوات عملية	قد لا تترجم السياساتُ الأهدافَ الوطنية (مثل المحافظة على المياه وزيادة إنتاجية المحاصيل... إلخ) بشكل كامل إلى واقع عملي.	توفيق السياسات حسب الأهداف الوطنية باستخدام أدوات تنفيذية عملية مثل: الضرائب، وأشكال الدعم، واللوائح، وتدابير الامتثال، وآليات المراقبة/الإنفاذ.
الإرشادات التوجيهية للمؤسسات التمويلية	محدودية قدرة المصارف والمؤسسات المالية على دمج الحلول القائمة على الطبيعة في تقييم المشاريع وتصميمها.	وضع إرشادات توجيهية لمساعدة المصارف والجهات المموِّلة على تقييم المشاريع التي تحتوي على عناصر من الحلول القائمة على الطبيعة وتقديم المشورة بشأن دمج هذه الحلول في تصميم المشاريع وتقييمها.
التدريب على الوصول الحر للبيانات وبناء القدرات	منظمات المجتمع المدني والجمعيات التعاونية الزراعية غير ملمة بآثار تغير المناخ، والتكيف مع آثاره، والتخفيف منها.	توفير برامج تدريبية على الوصول الحر للبيانات ومجموعات البيانات المربوطة بالاستراتيجيات الوطنية لتعزيز المعارف والقدرات المحلية؛ والحرص على أن تشمل

		البرامج التدريبية الجنسين وتتعامل مع الاحتياجات والأدوار المحددة للمرأة في الإدارة المائية والزراعية وسلاسل القيمة ذات الصلة.
تمكين الأمانات والمؤسسات المحلية	تُستخدم الحلول القائمة على الطبيعة استخدامًا محدودًا على المستوى المحلي بسبب عدم كفاية مشاركة الأمانات والجمعيات التعاونية فضلًا عن نقص الاستقلالية المالية لبدء مشاريع الحلول المرنة والاستمرار فيها بشكل مستقل.	تعزيز دور الأمانات من خلال اللامركزية، وإشراك الجمعيات التعاونية والمجالس المحلية في التخطيط والتنفيذ لتعزيز الملكية المجتمعية لتدخلات الحلول القائمة على الطبيعة، والمساءلة عنها، واستدامتها. هذا إلى جانب وضع آليات تمكن الأمانات من الاحتفاظ بالعائد الناتج عن الخدمات المرتبطة بالحلول المرنة لإعادة استثماره.
تعزيز عملية صنع القرار	قد تؤدي طبيعة الحلول القائمة على الطبيعة الممتدة عبر عدة قطاعات إلى تأخير عملية صنع القرار بين القطاعات المتنوعة.	الاستفادة من "منصة ترابط المياه والطاقة والغذاء والنظام البيئي" (WEFE Nexus Platform) التي تشرف عليها وزارة التخطيط والتعاون الدولي -إلى جانب المشاركة الفاعلة من ممثلي المؤسسات ذات الصلة- قد يساعد على تحسين التنسيق وتسريع عملية صنع القرار.

الخطوات القادمة لمشروع المرونة: من الحوار إلى التوسع في مسارات الحلول المرنة واستثماراتها

استنادًا إلى زخم حوار السياسات الأردني، ستساعد الإجراءات الآتية ذات الأولوية على تغيير مسار التحول من نجاح المشروع التجريبي إلى التوسع في الحلول المرنة المتكاملة والمربحة:

1 - **دعم صياغة تحديث المساهمات المحددة وطنيًا لقطاع المياه**: دمج الحلول القائمة على الطبيعة في تحديث مساهمات الأردن المحددة وطنيًا لضمان أن تدابير التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره في قطاع المياه تعكس أساليب مستدامة وقائمة على النظام البيئي.

2 - **التوثيق الشامل لمشاريع الحلول القائمة على الطبيعة**: جمع الدروس المستفادة، والتفاصيل التقنية، ونتائج المشاريع القائمة والتجريبية -بما فيها مشروع المرونة التجريبي- لإنشاء قاعدة معرفية توجه قرارات التوسع، والتكرار، والاستثمار.

3- **إعداد كتيب يضم دراسات حالة** يستعرض عدة مشاريع أردنية ناجحة في مجال الحلول المرنة، ويتضمن نماذج مالية ومؤشرات لقياس الأثر تتسم بالبساطة، يوزَّع على واضعي السياسات والجهات المموِّلة.

4- **وضع إرشادات توجيهية للجهات المالية الفاعلة**: تقديم إرشادات توجيهية واضحة للمصارف، والجهات المانحة، وغيرها من الجهات المموِّلة حول كيفية استخدام خطط التكيف الوطنية (NAPs) ودمج الحلول القائمة على الطبيعة في تقييم المشاريع وقرارات التمويل، مما يعزز فهم الفوائد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية لتدخلات الحلول القائمة على الطبيعة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيد ستيفن فراغاتسي (s.fragaszy@cgiar.org)، مدير مشروع المرونة

مشروع المرونة

"بناء المرونة المناخية من خلال تعزيز الأمن المائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" (مشروع المرونة) هو مشروع مدته خمس سنوات (2021-2026) بدعم من الحكومة البريطانية. ويقود المعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI) تنفيذ المشروع بالاشتراك مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN).
https://www.iwmi.org/projects/al-murunah/